استقلال النيجر عام 1960 وتأسيس الدولة الحديثة

الباحث الأول:
علي اسماعيل هاشم

الباحث الثاني:
أ.د. فهد عويد عبد

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

يتناول هذا البحث، استقلال النيجر في 3 آب 1960 بوصفه نقطة تحول رئيسة في مسار تشكّل دولة النيجر الحديثة بعد نهاية المرحلة الاستعمارية الفرنسية، وقد ارتبط هذا التحول بإقرار دستور 8 تشرين الثاني عام 1960 الذي أسس للإطار القانوني والتنظيمي للسلطة في جمهورية النيجر، وأسهم في تحديد ملامح النظام السياسي والمؤسساتي للدولة الناشئة، فضلًا عن ذلك تم توقيع الاتفاقية النيجرية الفرنسية عام 1961، التي نظمت أسس التعاون العسكري بين الطرفين وحددت طبيعة الروابط السياسية والاقتصادية بينهما خلال المرحلة اللاحقة للاستقلال.

الكلمات المفتاحية: استقلال النيجر، الدستور، ساوبا، هاماني ديوري.

Independence of Niger in 1960 and the Establishment of the Modern State

Ali Ismail Hashem
Prof. Dr. Fahd Owaid Abdul
University of Wasit /College of Education for Humanities

Abstract

This study examines Niger's independence on August 3, 1960, as a pivotal moment in the country's transition from colonial rule to sovereign statehood. This transformation was accompanied by the adoption of a constitution on November 8, 1960, which established the legal and organizational framework for the new state, defining the distribution of powers and citizens' rights. At the same time, Niger signed the Niger-France Agreement in 1961, which defined the framework for economic and political cooperation between the two countries after independence. Thus, these key milestones ,the constitution and the agreement—together formed the foundation for political and institutional stability on which Niger's modern state was built.

Keywords: Niger's independence, constitution, Saouba, Hamani Diori.

المقدمة:

تشغل القارة الإفريقية موقعًا محوريًا ضمن بنية النظام الدولي، ليس فقط بسبب امتدادها الجغرافي الذي يربط بين المواقع المتوسطية والأطلسية والهندية، بل أيضًا بوصفها مجالًا تاريخيًا لتقاطع طرق التجارة والهجرات والتفاعلات الحضارية منذ قرون طويلة. وقد تعززت هذه الأهمية الاستراتيجية خلال المرحلة الحديثة والمعاصرة بفعل التحولات الاقتصادية العالمية، وتزايد الاهتمام الدولي بموارد القارة الطبيعية وموقعها في معادلات الأمن والطاقة والتوازنات الجيوسياسية.

ومن بين دول هذه المنطقة، تحتل جمهورية النيجر موقعًا استراتيجيًا خاصًا بحكم امتدادها الجغرافي الواسع وارتباطها بفضاءات متعددة، الأمر الذي جعلها مسرحًا لتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومثالًا دالًا على تحديات بناء الدولة الوطنية في سياق ما بعد الاستعمار.

وعليه، فإن دراسة التحولات التاريخية في النيجر لا يمكن فصلها عن السياق الإفريقي الأوسع،اذ تتجلى فيها مجالات العلاقة بين الجغرافيا الاستراتيجية ومسارات السلطة والتحول الاجتماعي ضمن إطار إقليمي ودولي متغيّر، واعلنت جمهورية النيجر في 18كانون الاول عام 1958 ثم الاستقلال في 3 اب 1960 اذ شهدت النيجر تكوينًا سياسيًا وعسكريًا وديمقراطيًا عسيرًا.

وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة تولت جميع صلاحيات الدولة منذ 3 أغسطس/آب 1960، إلا أن عملية الانتقال لم تكتمل، فإلى جانب نقل السيادة في جوانبها الشكلية، كانت القوة الاستعمارية الفرنسية، في نهاية المرحلة الانتقالية، منخرطة بشكل كبير في جميع أعمال الدولة النيجيرية الجديدة، بالتعاون التقني والإدارة الإقليمية والتعاون العسكري، كان الفرنسيون حاضرين على جميع مستويات هيكل الدولة النيجرية الجديدة.اذ احتلت مسألة الأراضي والحدود مكانة حاسمة.

وبالنسبة إلى السلطات النيجيرية الجديدة، كان الأمر يتعلق بإعادة تأكيد سيادتها الإقليمية ونشر خطابها، لذا عملت الحكومة النيجرية على اجراء اقرار الدستور في 8 تشرين الثاني عام 1960، فضلًا عن عقدت الاتفاقية الفرنسية النيجرية 24 نيسان 1961.

استقلال النيجر عام 1960 وتأسيس الدولة الحديثة

ساعد المستشاريون والشرطة الفرنسية في بداية عام 1959 على نجاح تكوين حزب الشعب النيجري في ارساء الخطوط العريضه لنظام الحزب الواحد في النيجر، اذ حظرت منظمات المعارضة الواحدة تلو الاخرى وقيدت حقوق المعارضة للنظام **(في 2 تشرين الاول عام 1974 اصبح حزب التقدم النيجري هو القسم المحلي لحزب التجمع الديمقراطي في النيجر حمل "شعار الفيل" وانتخب ديجيبو باكاري امينًا عامًا للحزب، إن أهم الانشطة التي كان يسعى الحزب الى تحقيقها محليًا واقليمًا، هي تشجيع الناس على الانضمام والعمل مع الحزب،تمكن الحزب من تولي الحكم في النيجر خلال المدة 1960-1974،واتبع سياسية**

الحزب الواحد في لبلاد. للمزيد يراجع: (Sawaba, 1961, p. 51) (صوار، 1967، صفحة 47)) ، وفي اوائل شهر اذار من العام نفسه حظرت جميع الاجتماعات السياسية ولاسيما حزب ساوابا الذي تعرض اصحابه للاعتداء الجسدي في عدة مظاهرات، ورفض السماح نوابه بالتحدث داخل الجمعية الوطنية ،وفي شهر ايار عام 1959 منعوا ببساطة من دخول غرف الاجتماعات، ولاسيما بعد نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الاول من عام 1985 **(اطلق الناس علية اسم ساوابا او صاوبا وهي كلمة هوساوية اصلها عربي غير قابلة للترجمة الى الفرنسية وهي تحوي فكرتي الرفاهية والحرية وسرعان ما اطلق سكان شرق النيجر ايضًا هذا الاسم على حزب دجيبو بكاري ليصبح (DN sawabn) واصبح ذلك الاسم عالقًا في اذهان الناس ، اذ تاسس عام 1954، وشارك هذا الحزب في انتخابات النيجر عام 1958، وفاز في تلك الانتخابات لكن وقف الحزب ضد اقرار دستور عام 1958 الفرنسي ،هذا الامر دفع الاخير إلى التخلص منه وحظر ذلك الحزب في النيجر. للمزيد يراجع: (SALIFOU, 2002, p. 159) (Charlick, 1991, pp. 52-53)**وبحلول عام 1959 تم تطبيق السياسة القمعية ضد حزب ساوابا المنافس، اذ تعرض الحزب الى القمع المنهجي وحرمت رابطة الشباب التابعة للحزب من حق تنظيم الفعاليات، ووضع اعضاء التجمع تحت المراقبة الدقيقة وأتهم قادته بارتكاب جرائم اقتصادية، واجبروا على المنفى وحكم على العديد منهم غيابيًا، وليس هذا فحسب بل تم طرد جميع الاعضاء غير النيجريين من البلاد عندما ألقي القبض عليهم بتهمة انتهاك المراسيم الرسمية **(P., 1995, p. 11)**. فضلًا عن ذلك قامت الحكومة النيجرية بإصدار 17 قانونًا يتضمن تقييد وقمع انشطة المعارضة **(Djibo, 2001, p. 69)** وفي احدى الاجتماعات التي عقدت في العاصمة نيامي عام 1959 هاجم بوبوهاما رؤساء المقاطعات ولاسيما الفرنسيين داعيًا اياهم الى التصرف بشكل اكثر فعالية ضد ساوابا **(وُلِد بوبو هاما في فونيكو، وهي قرية صغيرة في نيجر بيند، حوالي عام 1906 بعد دراسته في مدارس مختلفة في النيجر، وصل إلى السنغال والتحق بمدرسة ويليام بونتي في جزيرة غوري في عام 1929، بعد أن أصبح مدرسًا، عاد إلى نيامي في عام 1946، بصفته عضوًا مؤسسًا في الحزب التقدمي النيجيري، شارك في مؤتمر باماكو، الذي أسفر عن إنشاء التجمع الديمقراطي الأفريقي في عام 1958، وبعد أن شغل مناصب مسؤولية مختلفة، انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ في الجماعة. وفي وقت استقلال النيجر، شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية توفي بوبو حماه عام 1982.للمزيد يراجع: (Lefebvre, 2019, pp. 136-137) (Hama, 1982, p. 5)** . واخذت بعض القيادات الموضوع على محمل الجد اكثر من اللازم مثل: رئيس احدى المقاطعات الادارية واسمه سوسون(Sawsan) الذي ذكر بأنه في حال تحرك بعض الموالين لساوابا ضد الحكومة ستتم مواجهتهم بالقوة**(Sausson, juillet 1960)** .

واضطربت الاوضاع كثيرًا وانتشرت اصداء تلك الاجراءات في ارجاء القارة الافريقية فشنّ الخطباء حملة كبيرة ضد تزيف الانتخابات التي تدخلت فيها فرنسا لصالح حزب ديوري في النيجر، واقتنع العديد من

الافارقة بأن الاستقلال هو وحده كفيل بتحقيق كل امانيهم في تحقيق الحرية الحقيقة، وعلى اثر ذلك اضطر ديغول ازاء تلك الاحداث إلى تحديث الرابطة الفرنسية واتحادها الفيدرالي اذ سمح للدول في نيسان عام 1960 بممارسة السيادة التامة في الشؤون الداخلية والخارجية بشرط عقد مع فرنسا معاهدتين **(كانت المعاهدة الاولى دفاعية وتذكر على حق فرنسا في انشاء القواعد العسكرية في البلدان الافريقية والمعاهدة الثانية عنوانها اقتصادي وتتضمن اولوية البضائع الفرنسية في التجارة الخارجية وكان من الطبيعي أن لا يقبل الشعب النيجري والدول الافريقية الاخرى التلاعب بمقدراته وسيادته. للمزيد ينظر : (صوار، 1967، الصفحات 56-57))**. ويمكن أن نشير الى عدد من القرائن التي سمحت للموقف الفرنسي أن يكون اكثر مرونة باعطاء الاستقلال لعدد من الدول الافريقية ومنها النيجر، فاولًا: كانت الاصلاحات في الاقاليم الفرنسية الواقعة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى ذات تكاليف باهضة، ثانيًا: ارتبطت السلطات السياسية المحلية في النيجر بتنفيذ الاصلاحات التي قررتها فرنسا إذ تقبل النيجريون الاصلاحات المنصوص عليها في الدستور الفرنسي للجمهوريتين الرابعة والخامسة، ثالثًا: تصاعد الحركة التحررية الافريقية بصورة عامة والنيجرية المتمثلة بحركة ساوابا بصورة خاصة، رابعًا: الضغوط الدولية ضد سياسية الاستعمار ولاسيما قرارات الولايات المتحدة الامريكية المؤيد لحق تقرير المصير **(Lamboy, 1960, p. 69)**.ومن جانب اخر بدأت الدول تطالب بحقها بالسيادة والخروج من الرابطة الفرنسية التي كانت تحجم قدراتهم وهنا بدأت المفاوضات؛ لأجل حصول تلك الدول على الاستقلال، إذ كانت فرنسا تخشى بأن اصرار تلك الدول على الاستقلال وعدم منحهم الحرية سيجعل مصيرهم كدولة غينيا بانفصالها عن فرنسا مما يؤدي بالتالي الى تفكك الاتحاد **(صوار، 1967، صفحة 57)** وفي الوقت ذاته دعا النيجريون الى تشكيل تحالف سياسي واسع النطاق، وانضمام ذلك التحالف الى حزب التقدم النيجري (PPN-RDA)الوحيد في النيجر، مما شجع قبائل الهاوسا والفولاني والجيرما السونغاي على الانضمام ، وطرح فكرة الاستفتاء على الاستقلال **(P., 1995, p. 12)** ، وفي 4 حزيران عام 1960 رضخت فرنسا على الارجح وبتشجيع من قبل الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما بعد أن عجزت فرنسا عن اقناع الرأي العام لفوائد سياستها الجماعية، إلا أن اصرار مجلس الوفاق على منحهم الاستقلال أدى إلى أن توافق فرنسا على ذلك **(ومن جهة اخرى يلاحظ في اليوم نفسه أن عددًا من الدول الافريقية هي ساحل العاج ، وداهومي(بنين) ، وفولتا العليا(بوركينافاسو) عقدت اتفاقية مع فرنسا للغرض نفسه، فقد نصت بنود الاتفاقية على التوافق التام والصداقة مع الجمهورية الفرنسية فقد نقلت الصلاحيات عمليًا الى الجمعية الوطنية ، مما يؤكد مجددًا على الدور التاريخي لتلك المؤسسة واهميتها في النيجر .للمزيد ينظر: (Chauzal, 2011, p. 128)) .**

وفي 11 تموز عام 1960 وقعت اتفاقية الاستقلال بين الجمهورية الفرنسية وجمهورية النيجر، إذ منحت فرنسا الاستقلال للنيجر في اطار عملية سلمية؛ لإنهاء الاستعمار، وإن كان السياق الدولي المتمثل في منظمة الامم المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي قد دعمت هذه العملية، ومثل

الجانب الفرنسي في تلك الاتفاقية ميشيل ديبري(Michelle Debré) اما الجانب النيجري فمثله هاماني ديوري وفيليكس هوفويه بوانيي **(Lefebvre, 2019, p. 139)** وفي ضوء ذلك نظم المسؤولون في النيجر احتفالات الاستقلال، وتم اعلانه في 3 اب عام 1960 من قبل قائد المنطقة الغربية وكان الاعلان باللغة الفرنسية **(Djibo, 2001, p. 258)**.

وبعد اعلان استقلال النيجر رفع العلم النيجري امام الجمهور، ولكن الغريب بالامر أن جميع الرؤساء الاداريين الموجودين انذاك هم فرنسيون، وفي غياب النشيد الوطني النيجري اختتمت المراسيم بنشيد لامارسييز(La Marseillaise)(النشيد الوطني الفرنسي) **(Martin, 1991, p. 129)**. وفي الاحوال كافة لم يكن الاستقلال كاملًا إذ لم ترحل فرنسا او تغير مسؤولياتها في النيجر، وهذا ماكده ابيل بورلون(Abel Borlon) احد المدراء الفرنسيون في الخارج والمتمركز انذاك في مدينة تيرا(Terra City) قائلًا في يوم الاستقلال: "إن قائد المنطقة خلال الحفل قد شرح بأبسط وأوضح ما يمثله الاستقلال بالتأكيد على الصداقة مع فرنسا، وما معناه بأن ابسط الناس قد ادركوا جيدًا واقتنعوا بأن الاستقلال يعني الحرية والكرامة الكاملة للنيجر، دون أن يعني ذلك قطع العلاقات مع فرنسا او انسحاب بلادهم عن دعم النيجر" **(Chauzal, 2011, p. 129)**.وفي 7 اب عام 1960 ارسل رئيس وزراء جمهورية النيجر هاماني ديوري الرسالة المرقمة (م أ/4429) الى جمعية الامم المتحدة والتي ذكر فيها: "إن الجمهورية نالت استقلالها التام في 3 اب عام 1960 وإنه يقوم باسم حكومة النيجر بطلب الانضمام والقبول للعضوية في الامم المتحدة" **(الامن، ١٩٦٢، صفحة 235)**، وجاء في طلب الانضمام أن النيجر ترغب بتحمل المسؤوليات كافة على المستوى الدولي، فضلًا عن التعاون في انشطة مجتمع الامم المتحدة، وبناء على ذلك قررت حكومة النيجر التقدم دون تأخير بطلب القبول في تلك العضوية، وأكد هاماني ديوري في رسالتة بأنه" يشرفني بالنيابة عن حكومتي ووفقًا للمادة (U) من ميثاق الامم المتحدة أن اطلب منكم التفضل بالموافقة على ترشيح جمهورية النيجر لعضوية مجلس الامن بهدف الحصول على التوصية اللازمة لادراج المسألة على جدول اعمال الجمعية العامة المستقبلية" **(,نصت الرسالة بأن حكومة جمهورية النيجر بموجب هذا الطلب ، تقبل الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، وتؤكد استعدادها الكامل بالوفاء، وتتعهد رسميًا بالالتزامات بشكل مطلق .للمزيد ينظر: (COUNCIL، August 1960))**

وعليه، نظر المجلس في الطلب النيجري في جلستين المرقمة (890) (891) المنعقدتين في 23 اب 1960 ودرسه ووصى المجلس الجمعية العامة بقبول جمهورية النيجر في عضوية الامم المتحدة **(الامن، ١٩٦٢، صفحة 235)**.وفي الوقت نفسة بعد الاستقلال مباشرة طرح هاماني ديوري رئيس الجمهورية الجديدة مشروعًا وطنيًا طويل الامد، إذ أنشأ لجنة تخطيط وكلف فريقًا من المستشارين بذلك وتضمن المشروع صياغة افاق عشرية(خطط او رؤى تمتد لعشر سنوات) للاقتصاد النيجري؛ كون النيجر دولة زراعية، ونصت تلك الدراسة على اعادة توجيه الاقتصاد النيجري والتحرر من القيود التجارية وتنظيم نفسه بشكل رئيس في

المناطق الريفية حول التعاونات الفلاحية **(Colin, 1990, p. 32)**. ولم تترك فرنسا الدول الافريقية بعد استقلالها بل وضعت ركائز اساسية متينة؛ لإرساء التعاون بين فرنسا ودول غرب افريقيا ولاسيما الدول في مجلس الوفاق **(صوار، 1967، صفحة 61)** وركزت تلك الاسس على وضع دساتير متطابقة لكل منها وأن يكون نظام الانتخابات والمدة الخاصة بالجمعية التشريعية (البرلمان) نفسها بين البلدان، وأن تكون هناك انتخابات عامة في آن واحد وانشاء لجان خاصة للإشراف على تلك الاسس، وأن تجتمع في ابيدجان عاصمة دولة ساحل العاج . وفي السياق ذاته كان على الدول أن تضع سياسة اقتصادية مشتركة ، ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء اتحاد كمركي ووضع تعريفة كمركية واحدة **(حلبون، 2025، صفحة 271)** ، وأكدت على تنسيق الجيوش مع انشاء جهاز ينسق الجهات المختلفة وأن يكون للدبلوماسية جهاز مشترك بين الدول، ويكون هناك ايضًا صندوق مشترك يعمل على اقرار الضمان للقروض التي يجري التعاقد بين الدول الاربع، فضلًا عن فرض الضرائب الملائمة لكل دولة **(صوار، 1967، الصفحات 61-62)**.

وسعى هاماني ديوري بعد حصول بلاده على الاستقلال الى تحقيق هدفين: اولهما اقناع جميع السياسين البارزين غير المنتمين الى الحزب التقدمي النيجري او ما يعرف باسم (حزب الشعب النيجري) بالانضمام الى الحزب، وثانيًا بعد مدة زمنية قصيرة اقصاهم عن المشهد، بمعنى اخر وقعت النيجر ضحية الحزب الواحد التي سيطرت عليه قبائل (الجيرما/السونغاي)، إذ انقطعت السيطرة السياسية الناشئة للهوسا **(Fuglestad, 1983, p. 187)**. وفي هذا السياق يمكن الاشارة إلى أن حكومة هاماني ديوري اتبعت السياسة نفسها التي اتبعها الفرنسيون بعد عام 1922، وهي محاولة تحجيم الانشطة السياسية واسكات صوت النيجري العادي **(Fluchard, 1995, p. 167)** وبالفعل تم دمج الشركاء السياسين والمنافسين في حكومة هاماني ديوري الى العملية السياسية، مما ادى الى تعزيز سلطته وزيادة شعبيته داخل جمهورية النيجر **(Raynaut, Pas de date, p. 8)** مع الاخذ بالحسبان أن معظم الموظفين الفرنسيين ظلوا في مواقعهم الادارية بعد نقل السلطات بين البلدين عشية الاستقلال، واحيانًا يغيرون صلاحياتهم فقط، ومثال على ذلك: جان كولومباني(Jean Colombani)الذي انتهت مهمته رئيسًا للاقليم عام 1960،واصبح بعد ذلك سفيرًا خاصًا لفرنسا في جمهورية النيجر **(وفي هذا الاطار لابد من القول إن الفرنسيين لم يكونوا بالعدد الكبير في النيجر كما هو في المدة الانتقالية، إذ تراوح العدد من 1500 فرنسي عام 1952 الى 300 عام 1958 ثم ازداد خلال مدة حكم هاماني ديوري الى 5000 في عام 1964 للمزيد ينظر : (Lefebvre,2019,p.7))**.

وعلى الرغم من التشابه الظاهري إلا أنه كانت هناك ادلة على وجود عمل جماعي خلال السنوات الاولى لحكم هاماني ديوري المبكره، إذ بدا أن القرارات السياسية كانت خاضعة لسيطرة المكتب السياسي الخاص بحزب التقدمي النيجري، وهي جماعة تقتصر على الدائرة المقربة من الرئيس هاماني والمنتمين الى قبيلتة **(وتجدر الاشارة إلى أنه لم يسبق أن انضم الى تلك الهيئة اي من الهوسا او الطوارق او الكانوري او**

الفولاني ولا احد من الشرقيين او الشماليين، إذ لم يشغل احد من هؤلاء اي منصب مؤثر في الدوائر المقربة من مركز القرار للمزيد ينظر : (Fogelstad, septembre 1975, p. 385)) ، اما في الواقع فكان المكتب السياسي المكون من اثني عشر عضوًا قد سيطروا بشكل كامل على جميع مفاصل الدولة حت وصل الامر إلى أن يتدخلوا بترشيح جميع النواب في الجمعية الوطنية، وكان يتراس ذلك المكتب شخصيتان هيمنتا على عملية صنع القرار منذ البداية هما: هاماني ديوري بصفته رئيس الوزراء وامينًا عامًا للحزب والثاني بوبوهاما رئيس الجمعية الوطنية ورئيس العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية الرئيسة التي تديرها الحكومة **(Robinson, 1975, p. 270)**. وفي المقابل تشير المعطيات الى أن النظام السياسي في النيجر وجد نفسه تحت الضغط من جهتين: الاولى من الفرنسيين والثانية من المعارضين مثل: حزب ساوابا، وهذا ماكده هاماني ديوري في تصريحة "أن دولة مثل النيجر لا تناسب الديمقرطية التقليدية وأنها بحاجة الى قدر كبير من الاستقرار، ومن الضروري وجود قدر معين من الرقابة والتخطيط دون أن يتعارض ذلك بالضرورة مع الحقوق الفردية" **(Fogelstad, septembre 1975, p. 389)**. وبناء على ذلك فإن هاماني ديوري اعتمد –بشكل كبير– على المستشارين الفرنسيين والقوات الفرنسية المتمركزة في العاصمة والمدن الرئيسة والمواقع الصحراوية؛ لمعالجة المشاكل والحفاظ على النظام **(Robinson, 1975, p. 278)** .

رابعًا : دستور 8 تشرين الثاني عام 1960

بعد حصول جمهورية النيجر على الاستقلال في 3 اب عام 1960 من الاستعمار الفرنسي صدر دستور النيجر في 8 تشرين الثاني من العام نفسه، إذ مثل هذا الدستور وعدّ الوثيقة الاساسية التي نظمت الحكومة الجديدة، إذ ارسى هذا الدستور النظم السياسية والقانونية في الجمهورية. **République du Niger, (1963, p.3).**

وديباجة الدستور مجددًا هو تمسك جمهورية النيجر بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات المدنية فضلًا عن تصميمها على اقامة علاقات التعاون والتضامن مع دول المجتمع كافة (**Doornbos, 1984, p. 87**)، وفي الاطار ذاته اكد الدستور على أن جمهورية النيجر ستكون دولة ديمقراطية وعلمانية، وأن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، ونص الدستور كذلك على "أن السيادة الوطنية ملك للشعب ويمارسها من خلال ممثلية او خلال الاستفتاءات ويحق لجميع المواطنين من الجنسين الذين بلغوا السن القانوني حق التصويت" **(Groupe, 1960, p. 107)**

وعدّ دستور عام 1960 مشابهًا لدستور عام 1959 لكن حدثت بعض الاختلافات بحكم التطورات التي حدثت في البلاد قبل الاستقلال وبعده، لذا سنتحدث بايجاز عن اهم المواد والقوانين المهمة في جمهورية النيجر، ومن هنا تبرز اهمية دستور عام 1960 والذي ظل ساري المفعول حتى الانقلاب العسكري عام 1974 فقد دعم –الى حدّ ما– المادة الاولى من الباب الثاني لدستور 12 اذار عام 1959 بل إنه عزز في

الواقع نفوذ رئيس الجمعية الوطنية من خلال النص في المادة الحادية عشرة من دستور 1960 والتي تذكر في حال شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة او الاستقالة او العجز المطلق يمارس مهام رئيس الجمهورية مؤقتًا شخص يختاره رئيس الجمعية الوطنية من بين اعضائها **(Groupe, 1960, p. 46)** وفي هذا الاطار لابد من التوقف عند الفقرة التي تذكر بأنه إذا كانت المدة المتبقية من ولاية رئيس الجمهورية تساوي او تقل عن اثني عشر شهرًا فلا حاجة لانتخاب رئيس الجمهورية ويصبح الرئيس الذي يعينه رئيس الجمعية الوطنية تلقائيًا بالرتبة والصلاحيات والامتيازات المرتبطة بهذا اللقب **(Jr, September 1963, p. 329)** . اما اذا تجاوزت المدة الرئاسية المتبقية اثني عشر شهرًا فلابد من اجراء انتخابات رئاسية جديدة وتنتهي مدة ولاية رئيس الجمهورية الجديدة مع انتهاء صلاحية المجلس الوطني النيجري **(Groupe, 1960, p. 21)** ، واشار دستور عام 1960 إلى أن البرلمان يتألف من مجلس واحد يطلق عليه اسم الجمعية الوطنية والاعضاء في البرلمان النيجري ينتخبون عبر انتخابات عامة ويكون البرلمان هو المسؤول عن تشريع القوانين ومراقبة اعمال الحكومة والمصادقة على ميزانية الدولة **République du Niger, (1963,p.3)**

ومن المهم الاشارة الى أن السلطة التنفيذية تتركز في يد رئيس الحكومة، واكد دستور عام 1960 على المادة السادسة من الباب الثاني والتي تتضمن بأن رئيس الحكومة هو الذي يحدد ويدير سياسة الجمهورية وهو الرئيس الاعلى للادارة ويعين في المناصب العامة **(Groupe, 1960, p. 108)** لذا منح هاماني ديوري صلاحيات كبيرة بصفتة رئيسًا، إذ كان قائدًا للقوات المسلحة وله الحق في النظر في جميع القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للجمهورية ويشرف ايضًا على المراسيم والانظمة والتعيينات الخاصة بالحكومة **(NIGER, SERVICE DE LA DOCUMENTATION, 2016, p.27)**، وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى أن السلطة التشريعية تتكون من ستين عضوًا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام والمباشر ويجب أن تستقيل الحكومة ويتم حل المجلس التشريعي إذا وافق المجلس على اقتراح يتضمن أن للحكومة الثلثين، او اذا تم رفض التصويت على الثقة المطلوبة لصالح الحكومة بالغالبية المطلقة، ومع ذلك لن يتمكن رئيس مجلس الوزراء من طلب التصويت على الثقة من المجلس، ولم يتمكن المجلس من التصويت على اقتراح حجب الثقة إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تنصيب رئيس الجمهورية لمجلس الوزراء **(Martin Doornbos, 1984, p. 36)** إذ نصت المادة الرابعة والسبعون من دستور عام 1960 على أن "ينتخب رئيس الجمهورية رئيس الدولة لمدة خمس سنوات من قبل المجلس الوطني" **(Groupe, 1960, p. 22)** وتنص المادة الخامسة والسبعون من الدستور ذاته بأن تستمر السلطة القائمة في الجمهورية بممارسة مهامها وتستمر المؤسسة القائمة الى حين انشاء السلطات والمؤسسات الجديدة للبلاد **(Djibo, 2001, p. 211)** ، وقد تناول دستور 8 تشرين الثاني عام 1960 في مواده الثالثة والستين الى السادسة والستين الاحكام الواردة في السابق بعبارات متطابقة تقريبًا مع فارق وحيد، وإن كان مهمًا، وهو

قد ميز المسؤولية الوزارية عن مسؤولية رئيس الجمهورية وبالتالي نص على أن الاخير "لا يكون مسؤولًا الا عن الاعمال التي يقوم بها في اطار مهامه والتي تفرض على المحكمة العليا في حالة الخيانة العضمى" **(Groupe, 1960, p. 46)** .

اما فيما يخص السلطة القضائية فإن هناك محكمة دولة لديها اقسام عديدة منها ما يخص الفصل في دستورية القوانين، وهناك قسم ثانٍ ينظر في القضايا المدنية، وقسم ثالث يعمل كمحكمة حسابات عليا، وتتولى هذه المحكمة محاكمة رئيس مجلس الوزراء او اي وزير، إذ اتهمه المجلس التشريعي بارتكاب الجرائم او مخالفات في اثناء ممارسة وظائفه، وتجدر الاشارة إلى أن لجمهورية النيجر مجلسًا اقتصاديًا واجتماعيًا وتكون مهام تلك المجالس مهامًا استشارية بحتة **(Danda, 2012, p. 111)** ومن المفارقات بين الدستورين أن الدستور الاخير كرس مبدأ التعددية الحزبية في النيجر، فقد نصت المادة السابعة منه بوضوح على أن " الاحزاب والجماعات السياسية تساهم في التعبير عن حق الاقتراع وهي تشكل وتمارس انشطتها بحرية شريطة أن تحترم مبادئ السيادة والديمقراطية وقوانين الجمهورية " **(Galili, 1982, p. 45)**

واستمرارًا لما سبق، أن الدستورين لم يتناولا مسألة التعدد اللغوي في النيجر مع أن النيجر دولة متعددة اللغات إذ لم يؤخذ هذا الموضوع على المستوى الدستوري والمؤسسي، والسبب في ذلك أن تلك القضية لم تشكل اولوية للنيجر في مواجهة التحديات الملحة الخاصة بأي دولة جديدة ولاسيما في بناء ذاتها وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان **(Maignan, 2000, p. 19)**. علاوة على ذلك إن تلك القضية ممكن أن تؤثر على حركة الاستقلال وبالتالي تؤدي الى حدوث توترات داخلية ورغبات في تقييم البلاد، وربما تأثرت النخب السياسية الاولى في النيجر التي كانت متشبعة بالثقافة السياسية الفرنسية بالمفهوم الفرنسي على حساب اللغات الاقليمية **(Groupe, 1960, p. 22)** ويتبين مما سبق أن السياسيين في النيجر لم يلتزموا بالدستور النيجري، والدليل على ذلك أن الممثلين المنتخبين في الجمعية الاقليمية لعام 1958 أنفسهم الذين ضمنوا الوظيفة البرلمانية حتى عام 1965 وهذا مخالف للمادة الرابعة والسبعين من دستور 8 تشرين الثاني عام 1960 والذي تضمن تجديد المجلس الرئيسي انذاك لمدة خمس سنوات ابتداءً من يوم التصويت على الدستور **(Galili, 1982, p. 47)** ، إذ رجح البعض أن اسباب ذلك هو التسارع في الحياة النيجرية المرتبطة بعملية الاستقلال ولاسيما أن البلاد كانت قد شهدت بالفعل عدة مواعيد انتخابية ما بين الاستفتاءات 1958 – 1959 والانتخابات المحلية ايضًا، إذ لم يكن هناك وقت كافٍ لتنظيم انتخابات جديدة لاختيار نواب جدد، وايضًا هناك اسباب سياسية متعلقة بالاستقرار المؤسسي للبلاد بشكل كبير الذي أضاف على الاعتبارات الديمقراطية المتعلقة بشرعية السلطة وارادات الشعب في اجراء الانتخابات **(Groupe, 1960, p. 108)** . وفي السياق ذاته كان الهدف السياسي للحكام النيجريين وبدعم من القوة الاستعمارية السابقة هو بناء الدولة وتعزيزها من خلال مؤسسات مستقرة، إذ كانت الرغبة تكمن في الحفاظ على الغالبية البرلمانية الكبيرة التي حققها حزب الشعب النيجري بعد اقصاء حزب ساوابا المعارض **(Groupe, 1960, p. 48)**

لذا قررت الحكومة النيجرية تطهير وابعاد هولاء القادة عن النيجر التي شككت في ولائهم، ففي شهر حزيران عام 1960 ارسل وزير الداخلية النيجري ديامبالا يانسامبو مايغا قائمة الى رئيس مجلس الوزراء فيها اسماء قادة بعض الدوائر الذين عدّوا غير مرغوب فيهم ، وبالفعل وجد القادة الذي ذكر اسماءهم في القائمة من دون مهام وعاطلين عن العمل من الناحية الفنية **(Périé, 1994, pp. 313-314)** . ويمكن القول إن الحكومة كانت مركزة –بشكل كبير– على الاداريين الخاصيين بفريق توبي القائد العسكري للنيجر؛ لأنهم كانوا واقفين ضد عملية التغيير في البلاد ولاسيما أن هولاء كانوا في مناصب قيادية كبيرة في النيجر لاكثر من خمسة وعشرين عامًا **(André Giresse, 1988, p. 87)**. سافر هاماني ديوري الى الولايات المتحدة الامريكية في كانون الاول عام 1960؛ لحضور المؤتمر الخاص للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة عشر بوصفه رئيس مجلس الوفاق وصرح قائلًا: " إننا نؤمن بأن افريقيا يجب ألا تستخدم كقنطرة او اداة بين الشرق والغرب ونحن نعادي كل سياسة من شأنها الالتجاء للحرب بين الدول الافريقية وأن بلاد مجلس الاتفاق تهدف الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه وأن المباحثات بين المجلس وفرنسا ستبدأ يوم 15 كانون الاول عام 1960 بعد قبول دول المجلس الاعضاء" **(حلبون، 2025، صفحة 271)** ، وبالفعل في 21 كانون الاول من العام نفسه تم انضمام احدى عشرة دولة افريقية في جنوب صحراء الافريقية ومن ضمنها دولة الوفاق، وانهى هاماني ديوري بيانه قائلًا: " إننا اناس ذوو رغبة حسنة وقد قررنا أن نطلب المساعدة من كل اولئك الذين يرغبون في مساعدتنا" **(صوار، 1967، صفحة 62)** . وبعد عودة هاماني ديوري الى بلاده عمل على اعادة تشكيل حكومته، لذا صدر المرسوم المرقم(PRN276-60)والمؤرخ في 31 كانون الاول لعام 1960 بتعيين اعضاء الحكومة **(NIGER, 2016, p. 5)** ، ومن المهم ايضًا الاشارة الى أن فرنسا سعت الى التنصل من مسؤولياتها القديمة، إذ ارادت حماية وتقوية علاقتها مع النيجر في المستقبل، لذا كان الهدف من مساعدتها سواء من الناحية العسكرية او المدنية هو أن تكون النيجر من الأوفاء لهم والالتزام بمسؤولياتها كدولة **(CARLIER, 2000, p. 374)** . واصدرت الحكومة النيجرية عام 1960 بيانًا ينص بوضوح على ما يأتي: " يجوز فصل الموظفين المدنيين وموظفي الادارة الذين ينظمون اجتماعات او مظاهرات من شأنها الاخلال بالنظام العام او شاركوا فيها **(Périé, 1994, p. 319)** وفي الاطار ذاته قامت الحكومة بإجراء تعديلات على المؤسسات الادارية القائمة في جمهورية النيجر، إذ انشت مناصب ادارية تحت قيادة بعض الأعضاء الممثلين في المجلس الوطني، فقد اسست نظامًا اداريًا مركزيًا ممثلًا في ست عشرة دائرة منها اثنتي عشرة منها هيكلًا في اقسام فرعية واربع منها وحدوية **(Nyirakamana, 2015, p. 17)** وقد ضمن ذلك الامر مشاركة الجهات المعنية وهم المواطنون والنقابات والقبائل وغيرهم في ادارة الشؤون المحلية؛ لأنه كان مركزًا على تصحيح النهج التنموي في ذلك الوقت **(إن صيغة الادارة التي صدرت كانت مماثلة الى النموذج الاداري للمستعمر الفرنسي لكن الخريطة الاقليمية قد تطورت بشكل ملحوظ مع انشاء او تقيم دوائر جديدة**

يتراوح حجمها الديمقراطي بين 43,000 نسمة . للمزيد ينظر :(Danda, 2012, p. 60)) وبدأت النيجر في مسيرتها نحو بناء هويتها الوطنية ولاسيما ترسيخ الوحدة الوطنية كمحور رئيس؛ لمواجهة الشكوك التي تؤثر على ادارة التنمية، لذا كان من الضروري اتباع نهج جديد لتحقيق ذلك الغرض، ولأجله بدأت الاصلاحات اللامركزية عام 1961 وذلك بمحاولة انشاء منظمة ادارية اقليمية ومحلية (RALO) في جمهورية النيجر **(Sorel, 1998, pp. 132-137)**

وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة تولت جميع المسؤوليات واعطيت جميع الصلاحيات، إلا أن عملية الانتقال الفرنسي لم يكتمل حتى شهر نيسان من عام 1961 فلابد من الحكومة النيجرية التأكيد على سيادتها ونشر خطابها في ظل الحكام الفرنسيين؛ لأن الاخير كان يعمل بأساليب استعمارية في البلاد(**Lefebvre, 2019, p. 213)** ، وعلى إثر ذلك سافر الوزراء ورئيس الجمعية بوبوهاما ورئيس الجمهورية هاماني ديوري واخذوا يجوبن البلاد ذهابًا وايابًا، وكان الهدف من تلك الزيارات هو التواصل والتعرف على جميع السكان، فقد كانت تلك الجولات المنهجية للاقاليم هي بمثابة اعادة استثمار الاقاليم النيجرية التي كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية **(Périé, 1994, p. 326)** ، وفي السياق ذاته يمكن القول إن هاماني ديوري اعتمد اساليب مشابهة –الى حد كبير– للاساليب الاستعمارية بوصفه تدرب في فرنسا وتغذى على القيم الفرنسية، لذا ذكر هاماني ديوري قائلًا: " بما أن الجنرال ديغول زار جميع المقاطعات الفرنسية فلابد لي من زيارة جميع المقاطعات النيجرية "**(Lefebvre, 2019, p. 215)**.

ومن هنا تبرز اهمية الدولة في تضافر جهودها والعمل على بسط نفوذ الحزب وقد نجح الاخير في الاندماج معها في الوظائف الرئيسة فقد تم توزيع تلك الوظائف الحكومية بين الجهات الفاعلة في الحزب الواحد، وكانت المناصب السيادية في تلك المرحلة موقع اهتمام خاص من المكتب الوطني **(Chauzal, 2011, p. 155)**

الجيش النيجري واتفاقية التعاون 1961

بعد اجراء الاستفتاء على الدستور الفرنسي عام 1958 تم الاتفاق على أن يكون هناك جيش واحد ضم العناصر الفرنسية والعناصر الافريقية؛ لمعالجة حالات الطوارئ في البلاد التي كانت واقعة تحت سيطرة فرنسا **(وقد نص الباب الثاني عشر من دستور 4 تشرين الاول عام 1958 على مبادى الجماعة الاساسية وهي أن يكون رئيس الجمهورية الفرنسية هو الذي يحكم جميع دول الاعضاء من خلال الامانة العامة للجماعة ،وأن الهيئة الرئيسة تبقى بيد المجلس التنفيذي الذي يتألف من روساء حكومات الدول الاعضاء. للمزيد ينظر: (Maus, 2014, pp. 49-51))**. وعدّ الجيش هو المسؤول عن الدفاع عن الجماعة ويخضع لقيادة منظمة واحدة، وذكر القرار الصادر في 9 شباط عام 1959 بأن يجند الجيش في جميع دول الجماعة ويخضع افراده للاجراءات القانونية والقضائية نفسها **(Lavroff, 1980, pp. 229-232)** ،

وبعد ذلك صدر قرار في 14 نيسان عام 1959 اقر تمتع الجيش في جميع الاراضي سواء في المجال البري او البحري او الجوي في اراضي دول الاعضاء، بجميع التسهيلات اللازمة؛ للتمركز والحركة والتدريب اللازم لإنجاز مهامه **(Maus, 2014, p. 55)**.

سارعت جميع الدول الاعضاء الى الانسحاب، وبدأت المفاوضات في عام 1960؛ لإبرام الاتفاقيات الخاصة بنقل المؤسسات المشتركة بين فرنسا ومستعمراتها، وقد اشار ذلك التسارع الى زوال الدستور المشترك (الجماعة) وعجل في تفكيك الجيش **(Lamberton, 1961, p. 236)**. وتولى الرئيس هاماني ديوري مسؤولية المسألة العسكرية وكان على اطلاع على كل التطورات التي تحدث مع الجنود الافارقة، فضلًا عن الاحباطات التي قد تعرضوا لها انذاك **(Idrissa, 2008, p. 51)**، ومع القانون الدستوري الصادر في 4حزيران عام 1960 والذي اعطى الحق لاي دولة في المجموعة بالاستقلال تم التوقيع على اتفاقيات نقل كل ما يخص المسائل القضائية والتعاون بين فرنسا ومستعمراتها السابقة **(Groupe, 1960, p. 36)**.

ومن هنا تبرز اهمية القانون رقم 60-46 المؤرخ في11 اب عام 1960 بخصوص انشاء جيش وطني لجمهورية النيجر، وبناء على الدستور النيجري المؤرخ في 12 اذار عام 1959 ، وعلى القانون المرقم 60-31 المؤرخ في 27 تموز عام 1960 والذي تضمن اتفاقية بين رئيس جمهورية النيجر ورئيس وزراء الجمهورية الفرنسية بإنشاء جيش وطني، ويحدد القانون تنظيمه وكانت العناصر الاولى للجيش من قوات الحرس الجمهوري، وكان رئيس الدولة هو قائد الجيش، وعدّ هذا القانون بمثابة قانون دولة **(وكان عدد الجيش النيجري عند التاسيس حوالي 818 فردًا مع وجود بعض الضباط الفرنسيين في مواقع القيادة والتدريب وما يفسر قلة هذا العدد هو أن النيجر كانت دولة حديثة الاستقلال وذات الامكانية الاقتصادية المحدوده. للمزيد يراجع: (Decalo, 1997, p. 138))** ، وبعد أن اصبح انشاء الجيوش الوطنية امرًا واقعيًا، إذ كان من الضروري النظر في نقل الجنود المتواجدين في جيش الجماعة الى بلدانهم الاصلية، لذا فالقيادة الفرنسية لا يمكن لها تقليل الاعداد الخاصة بجيش الجماعة بتلك الطريقة كان عليهم اقناع الدول الافريقية، ولاسيما النيجر؛ كونها من اوائل الدول التي حصلت على الاستقلال بتحقيق ذلك على مراحل مع الحفاظ على فكرة الدفاع المشترك لاطول مدة ممكنة **(Joly, 2000, pp. 41-45)**، وافقت الحكومة النيجرية على الاحتفاظ ببعض جنودها ضمن القوات الفرنسية، لكنهم طالبوا بأن تتمركز تلك القوات في اراضي البلدين بشكل منفصل. وبذلك فقد مفهوم الدفاع المشترك جوهره، وبالتالي اصبح التنسيق بين الطرفين محدودًا **(Lavroff, 1980, pp. 236-238)**.

كان القادة السياسيون لدول مجلس الوفاق وعلى رأسهم الرئيس هاماني ديوري حريصين على ارتباطهم بالحكومة الفرنسية، وهذا ما ارادته فرنسا بالكامل وقد تجلى ذلك بوضوح حينما جاء وزير الدولة الفرنسية لويس جاكيتوت(Louis Jacque) **(ولد لويس لوسيان ريمون جاكيتوت في فرنسا عام ١٨٩٨ اكمل دراسته في بلدة واصبح محاميًا، وعندما بلغ السادسة عشر من عمره انضم الى الجيش ثم دخل الى السلك**

الاداري عام 1926، ثم اصبح مستشار وزير الحرب انذاك اندريه ماجينو عام 1932، ثم انتخب نائبًا بعدها تسنم العديد من المناصب السياسية منها وزير الدولة لشؤون ماوراء البحار 1951-1952 ثم تولى منصب وزير الدولة لشؤون البحث العلمي ثم شؤون الصحراء ومناطق ماوراء البحار من ١٩٥٩-1966 ثم اصبح عضوًا في الجمعية الوطنية الفرنسية إذ مثل لويس الحكومة الفرنسية خلال الاحتفال الاول لاستقلال جمهورية النيجر، توفي عام 1993. للمزيد ينظر: (Gueit, 2013, pp. 12-22))، الى النيجر يحمل معه رسالة من قبل الجنرال ديغول موجهة الى الرئيس هاماني ديوري نصت على "الاتفاق والصداقة مع فرنسا، تحصل جمهورية النيجر على السيادة الدولية. ومن اجل قضية حرية وتنمية شعبها تؤكد النيجر أن فرنسا ستظل الى جانبها، وهي تعوّل بثقة تامة على النيجر " **(Idrissa, 2008, p. 52)** والدليل الاخر على احتفاظ هاماني ديوري بعلاقته مع فرنسا هو أنه قبل ثلاثين دقيقة من اعلان الاستقلال قدم المفوض السامي (الحاكم العام) للنيجر اوراق اعتماده كمبعوث استثنائي لفرنسا، إذ اعترف به هاماني عميدًا للسلك الدبلوماسي، ونتج عن ذلك التناغم بين الجمهورية الفرنسية وجمهورية النيجر أن بعث رسالة امتنان الى زعماء جمهورية النيجر **(D.Abari, 1995, pp. 38-39)**.

اعتمد نظام هاماني ديوري على نظام الحزب الواحد والمساعدات العسكرية والدفاعية من فرنسا؛ لحماية نفسه من الاخطار الداخلية والخارجية، مع تدخل الجيش فقط بصفة فرعية لدعم هياكل الحزب، وعلى الرغم من ذلك إلا أن السلطات النيجرية منحت اطارًا قانونيًا لجيشها للعمل ضمنه **(Martin.M, 1990, p. 192)**.

وفي السياق ذاته، أن القانون الذي نص على انشاء الجيش الوطني في جمهورية النيجر ليس لهذا القانون طابع خاص سوى استكمال المادة القانونية التي تتيح للجمهورية الجديدة أن تتسلح بكل مقومات السيادة، وعلى الرغم من اصدار القانون في 1 اب عام 1960 إلا أنه لم يتم انشاؤه فعليًا إلا بعد مرور عام وتحديدًا في شهر اب من عام 1961 مع نقل وحدات معينة من الجيش الفرنسي الى الجيش النيجري **(Niger, septembre 1960)**

الاتفاقية الفرنسية النيجرية 24 نيسان 1961

في عام 1961 بدأت دول مجلس الوفاق التفكير في الخروج من مجموعة الجماعة الفرنسية، ورأت بأن تعقد تلك الدول اتفاقيات مع فرنسا يسودها الصداقة والتفاهم، وقد رغبت دول مجلس الوفاق في ذلك التعاون عقب اجتماع مجلسها في شهر كانون الثاني عام 1961 في مدينة جادجوا عاصمة فولتا العليا، وتكون تلك الاتفاقية على اسس عسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية **(صوار، 1967، صفحة 63)** ،وبالفعل عقدت اول معاهدة تعاون في باريس في 24 نيسان عام 1961 بين الرئيس النيجري هاماني ديوري ورئيس وزراء فرنسا ميشيل ديبري **(Idrissa, 2008, p. 177)**.

وتمت مناقشة الاتفاقية في مجلس الوزراء واخذ مشورة مجلس الدولة في فرنسا ومجلس الشيوخ، وصادقوا بعد تلك المناقشات على معاهدة التعاون في 24 نيسان عام 1961 بين الحكومتين، واعلنت تلك الاتفاقية بشكل رسمي في 18 ايار عام 1961 **(واهم ما تضمنته مضمون المعاهدة هو عقد سلسلة من الاتفاقيات مثل: الاتفاقية الاقتصادية الخاصة بالشؤون المالية والنقدية، واتفاقية اخرى خاصة بالشؤون الثقافية والمسائل العالقة امام مجلس الدولة ومحكمة التميز، اما الاتفاقية الثالثة فتغطي شؤون التعليم, وتأتي في هذا السياق اتفاقيات اخرى تخص مسائل البريد والاتصالات والطيران المدني وغيرها . للمزيد ينظر: (Debré, 1961, pp. 6-7))**. وجاء في ديباجتها "أنها تتعلق بحفظ السلام وفقًا لمبادئ الامم المتحدة، وأن لها طابعًا دفاعيًا بالاساس وخاصة الدفاع الخارجي، وتتعهد الدول بمساعدة بعضها البعض، وفي هذا الاطار لابد من التوقف عند الاتفاقية العسكرية إذ تضمنت المادة الاولى وبناءً على طلب جمهورية النيجر تعهد الجمهورية الفرنسية بتقديم المساعدة من خلال ارسال عسكريين لتنظيم القوات المسلحة النيجرية والاشراف عليها وتدريبها. وتقدم الجمهورية الفرنسية لجمهورية النيجر مجانًا كل او جزء من المواد والمعدات العسكرية اللازمة لإنشاء القوات المسلحة النيجرية" **(Idrissa, 2008, p. 55)**. وتضمنت المادة الثالثة والرابعة بتوحيد الاسلحة في النيجر وتجديد المواد والمعدات لقواتها المسلحة وتقوم فرنسا بتزويد النيجر بالاسلحة الخفيفة ومعدات الارسال والمركبات القتالية، وفي المقابل تتحمل النيجر نفقات صيانة وتشغيل قواتها المسلحة ويحق للقوات المسلحة النيجرية أن تطلب من القوات الفرنسية دعمها اللوجستي **(Crocker, 1969, p. 53)** . وتعد المادة الخامسة من تلك الاتفاقية من اهم بنودها؛ لأنها نصت على " اعفاء الموظفين النيجريين العاملين داخل القوات المسلحة الفرنسية بناءً على طلب حكومة جمهورية النيجر من التزاماتهم **(Niger, 1961, p. 649)**، وتناولت المادة الثامنة بأن "التزام الجانب الفرنسي بتدريب وتأهيل المدراء التنفيذيين للقوات المسلحة النيجرية، كما تتعهد بتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك" **(ومن المهم الاشارة اليه أنه تم قبول المواطنين النيجريين في المدارس والمؤسسات العسكرية الفرنسية بطريقتين احداهما عبر اختبار تنافسي بموجب الشروط التي يخضع لها الفرنسيون او بترشيح المواطنين من قبل الحكومة النيجرية بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية وفقًا للحصة السنوية المتفق عليها سنويًا، وتقع مسؤولية الاتفاق المالي على الحكومة الفرنسية. للمزيد، ينظر:(Niger, 1961, p. 650)**، ونصت المادة التاسعة " بأن تلبي الجمهورية الفرنسية متطلبات جمهورية النيجر وفقًا للاحتياجات التي تعبر عنها الاخيرة من الضباط وضباط الصف والمجندين الفرنسيين الذين تكون مساعدتهم ضرورية لتنظيم وتدريب القوات المسلحة النيجرية " **(وتجدر الاشارة الى أن هؤلاء الضباط وغيرهم من الجنود تتولى الحكومة النيجرية مهمة سكنهم مع عوائلهم وسيتم تحديد قائمة خاصة بالمناصب التي يتم اشغالها من قبل الضباط الفرنسيين بالاتفاق المتبادل بين الوزيرين الفرنسي والنيجري المختصين، ويتم تنقيح تلك القائمة سنويًا . للمزيد، ينظر: (Idrissa, 2008, pp. 55-56)))**.

وذكرت المادة الحادية عشرة بأن "يضل الافراد العسكريون الفرنسيون الموضوعون تحت تصرف جمهورية النيجر تحت الولاية القضائية العسكرية الفرنسية بموجب الشروط المنصوص عليها، لكنهم يخضعون لقواعد الانضباط العام المعمول بها في الجيش النيجري" **(Crocker, 1969, p. 56)** ، أما المادة الثانية عشرة من الاتفاقية فوضعت الافراد العسكريين الفرنسيين الذين يخدمون في القوات المسلحة النيجرية تحت تصرف القيادة النيجرية وفقًا للقوانين والقواعد التقليدية، لاستعمال اسلحتهم او خدمتهم، وفي المقابل يتم عرض جميع قرارات القيادة النيجرية المتعلقة بهم على السلطة الفرنسية، وايضًا يتم عرض القرارات الفرنسية بخصوص تلك القوات على السلطة العسكرية النيجرية، ونصت المادة الثالثة عشر بأن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الوقت نفسه لتوقيع معاهدة التعاون **(Niger, 1961, p. 651)**.

وفي سياق التعاون العسكري ارسلت هيئة الاركان العامة الفرنسية مستشارين لدعم الجيش الوطني النيجري، إذ حرصت السلطات العسكرية على ضمان الترتيبات الامنية ولاسيما مراقبة الحدود الصحراوية، ولتحقيق هذه الغاية قامت القوات الفرنسية بتدريب الافراد النيجريين في فرنسا **(Luckham, 1982, p. 99)** .

واختير تاريخ 1 اب عام 1961 موعدًا لنقل وحدات معينة من الجيش الفرنسي الى الجيش النيجري بشكل عملي، إذ تم تنظيم جميع احتفالات الذكرى الاولى للاستقلال في نيامي حول هذا النقل، وفي الساعة التاسعة صباحًا من يوم 3 اب اقيم الحفل بحضور زودي ايخيا وزير الداخلية، وايرا كابو وزير الخدمة المدنية، وبوبكر دبالو وزير العدل، وبير نييه المستشار الاول للسفارة ورئيس الاركان الفرنسي، وعدد من الضباط والشخصيات المدنية، إذ كان جنود الجيش النيجري يرتدون ملابس الكاكي وقبعات خضراء **(Idrissa, 2008, p. 57)**، وقد تميّز ذلك الحفل بخطابين: الاول اعلن فيه بير المستشار الاول "إنني اسلمكم اليوم هذه القوات المسلحة وهذه المواد وهذه الثكنات التي ستتنازل عنها فرنسا للنيجر، ويسعدني مع أحر التمنيات لمستقبلها أن أحيي الجيش الوطني النيجري الشاب وأنا متأكد من ذلك ولن ننسى ابدًا هذه الصداقة ". وردّ وزير الداخلية زودي ايخيا على ذلك الخطاب "باسم حكومة جمهورية النيجر أطلب منكم أن تنقلوا الى حكومة الجمهورية الفرنسية خالص شكرنا على المساعدة الكبيرة التي تقدمها فرنسا للنيجر من خلال نقل العناصر الاولى من جيشها، وبالتالي يسمح لنا بتكريس استقلالنا بشكل نهائي وضمان رقي النيجر بين القوى العالمية" **(Crocker, 1969, p. 57)**.

وتبعًا لذلك تم بناء الجيش النيجري بطريقة الخدمة الإلزامية للبالغين، وحدّد الامر المرقم (١٢/DN/MT) المؤرخ في 14 ايلول عام 1961 شروط التجنيد للمستحقين في عامي 1960 –1961 وهي الاولى من نوعها في النيجر المستقلة **(Niger, 1961, p. 59)**.

وازداد عدد الجنود بعد هذا الاجراءات ما بين (300 –2500) جندي، وضمّ الجيش بعض المجندين المحليين، وركزت هيكلية الجيش على القوات البرية التي عدّت العمود الفقري للجيش النيجري، مع تأسيس

وحدات مشاة خفيفة تكون مناسبة للبيئة الصحراوية، فضلاً عن وجود قوات الامن الداخلي، وتجدر الاشارة إلى أن النيجر اعتمدت على دعم فرنسا في المجال الجوي، اما الميزانية العسكرية فكان اعتماد النيجر على المساعدات العسكرية الفرنسية إذ كان الانفاق محدوداَ وموجهًا للامن الداخلي وليس للحروب الخارجية **(D.Abari, 1995, p. 74)** كان الموقف السياسي والشعبي من تأسيس الجيش هو مؤيد ومساند له؛ بسبب الحاجة الى الاستقرار الامني الداخلي في البلاد، فضلًا عن أن البرلمان ناقش تلك الاتفاقية ووافق عليها بعدّها ضرورية لبناء الدولة، ولم تكن هناك معارضة؛ بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية **(Idrissa, 2008, p. 61)**

ولابد من الاشارة إلى أن السياسة الفرنسية تجاه الدول التي حصلت على استقلالها قد تراجعت، لذا قامت الدول الافريقية بتأسيس اتحادات منذ عام 1961 هدفت تلك الاتحادات إلى دمج مفاهيم الدفاع السياسية والاقتصادية معًا، ومن تلك الاتحادات هو اتحاد الافريقي والملغاشي (UMN) الذي اعتمد على المصالح المشتركة بين الدول **(وهي منظمة حكومية دولية تم انشاؤها عام 1961 وتكونت من الدول حديثة الاستقلال في افريقيا الناطقة بالفرنسية، اقتبس اسم تلك المنظمة من اسم قارة افريقيا ومن جمهورية ملغاشيا السابقة، التي يطلق عليها الان اسم مدغشقر، اندمجت هذا المنظمة مع مجموعة الدار البيضاء التي كانت مكونة من ست دول، وبعد ذلك اندمجت تلك الاتحادات والمنظمات تحت منظمة واحدة وهي منظمة الوحدة الافريقية . للمزيد، ينظر: (Chaffard, 1962, p. 38))** . وفي تطور لاحق صدر المرسوم المرقم (PRN/61-094) في 8 ايار عام 1961 المتضمن انشاء وزارة الدفاع الوطني النيجري وتولي هاماني ديوري ذلك المنصب بنفسه وكان الى جانبه وزير منتدب، مهمته هو العمل في وزارة الدفاع حتى تم توقيع المرسوم المرقم (PRN/61-132)في 28حزيران عام 1961 الذي نص على أن هيكلية وزارة الدفاع **(وتضمن المرسوم بأن يصبح منصب وزارة الدفاع تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويتولى المدير وفقًا لهذا الامر، اولًا: الادارة العامة للقوات المسلحة، ثانيًا: تدقيق النصوص المتعلقة بتنظيم وتدريب الوحدات وتوظيف الافراد والمعدات وتقديمها الى الحكومة، ثالثًا: وضع ميزانية الدفاع وفحصها، وفي السياق ذاته صدر قانونان مهمان بعد تنظيم وزارة الدفاع النيجرية القانون الاول المرقم (35-61) والمؤرخ في 24 تشرين الثاني عام 1961 الذي تضمن التنظيم العام للدفاع الوطني والذي نص الدفاع عن مؤسسات الجمهورية واراضيها وحماية سكانها ومصالحها الاساسية والقانون الثاني المرقم (36-61) في التاريخ نفسه والذي نص على تنظيم القوات المسلحة النيجرية . للمزيد، ينظر: (Niger, Journal Officiel de la République du Niger n°38, juillet 1961) ؛ (Française, janvier 1962) ؛ ((Idrissa C. d., pp. 66-67)) .**

الخاتمة:

إن التحولات السياسية التي بنيت النيجر اليوم حدثت في ثلاث لحظات حاسمة: تنفيذ القانون الإطاري (مارس 1957) الذي سمح للنيجيريين بالمشاركة، للمرة الأولى، في إدارة أعمالهم الخاصة والذي شهد تطور وعي وطني معين ومطالبة بالاستقلال؛ ولادة الجماعة (1958)، في إطار الجمهورية الفرنسية الخامسة، التي كشفت الطبيعة الحقيقية للسياسة الفرنسية في تلك المنطقة؛ وفي مواجهة الاستقلال الذي أصبح لا مفر منه (1959–1960)، وإعداد أشكال جديدة من التبعية ببروتوكولات مختلفة من الاتفاق والهياكل المناسبة.

إن استقلال النيجر والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى لم يأتِ نتيجة لنضال شعبها، بل نتيجة لسلسلة طويلة من الأحداث الخارجية: الحرب العالمية الثانية، وحرب الهند الصينية، واستقلال الهند، وغانا، والثورة الجزائرية، وعودة ديغول إلى السلطة، على سبيل المثال لا الحصر. ولعل الاستقلال كان نتيجة لعزم الفرنسيين على عدم المجازفة بتكرار الحرب في الهند الصينية أو الثورة الجزائرية.

والواقع أن كلمة "استقلال" –في حد ذاتها– تشكل تسمية خاطئة إلى حد ما؛ لأن ما حدث بالفعل في عام 1960 كان أن الفرنسيين استبدلوا إمبراطورية رسمية بإمبراطورية غير رسمية. أما عن الرجال الذين تولوا مقاليد الحكم منذ عام 1957 فصاعدًا، فإن المرء ليود أن يعرف إلى أي مدى –إن وجد– اكتسبوا احترام وتفاني مواطنيهم، وإلى أي مدى عبروا عن مظالم شعب النيجر. ولكن ينبغي أن نشير إلى أن الميراث الذي سعوا إلى اكتسابه كان أوروبيًا وليس أفريقيًا. وفوق كل شيء.

وفي نهاية المطاف، تمت مصادرة الاستقلال الذي يطمح إليه السكان؛ لأنه كان موجهًا نحو استمرار النظام القديم، وعهد به إلى سياسيين تم اختيارهم وساعدوا على البقاء في مكانهم النيجر، التي حصلت على استقلالها في 3 أغسطس 1960، وهذه مجرد حالة واحدة ، من بين أشياء أخرى كثيرة، لهذه الاستراتيجية السياسية لفرنسا في أفريقيا السوداء.

وعدّت تجربة النيجر المعاصرة أن الجيش قد شكل قوة أساسية ميزت التاريخ السياسي لهذا البلد، ومن دونها لا يمكن تحقيق أي شيء دائم على هذا المستوى منذ الاستقلال، كان الجيش في السلطة أكثر من ثكناته . مما يخلق عادات مؤسفة لدرجة أن ممارسة السلطة أثرت بقوة على مستقبل هذا الجيش.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المراجع العربية:**

1. احمد صوار. (1967). كفاح النيجر . القاهرة: مطبعة دار القومية والنشر .
2. تقرير مجلس الامن. (1962). الى الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية للدورة السادسة عشر ، ملحق 2(ج ع / 4867). نيويورك : الامم المتحدة.
3. سولاف عبدالرحمن ناجي حلبون. (اذار, 2025). الاوضاع السياسية في النيجر خلال المدة 1890 – 1960. مجلة كلية التربية للبنات(العدد 28).

- **المراجع الأجنبية:**

1. A. S. Alexander Jr) .September 1963 .(The Ivory Coast Constitution, An Accelerator, not a Brake . ",The Journal of Modern African Studies , no. 3.
2. André SALIFOU .(2002) .LE NIGER . L'Harmattan.
3. Boubou Hama .(1982) .Ize-Gani .African fiction (French .(Paris.
4. Bureau politique du Sawaba .(1961) .La Lutte du Peuple . Niamey.
5. C. A. Crocker .(1969) .Military Transport to Africa: A Comparative Study of Changes in the French and British Systems .Illinois :Université Johns Hopkins, Evanston.
6. Camille Lefebvre .(2019) .Frontières de sable, frontières de papier Histoire de territoires et de frontières, du jihad de Sokoto à la colonisation française du Niger, xixe-xxe siècles . Paris :Éditions de la Sorbonne.
7. Camille Lefebvre .(2019) .Frontières de sable, frontières de papier Histoire de territoires et de frontières, du jihad de Sokoto à la colonisation française du Niger, xixe-xxe siècles . Paris :Éditions de la Sorbonne.
8. Cité dans Kemba Idrissa. (n.d). L'Armée et la Politique au Niger .Niger.
9. Claude Fluchard .(1995) .Le PPN/RDA et la décolonisation du Niger, 1946-1960 .Paris: Collection (racines du présent.(
10. Claude Raynaut) .Pas de date .(Trente ans d'indépendance : normes et tendances . CNRS,Souleymane Abba Université de Bordeaux I.
11. Colette Nyirakamana .(2015) .La decentralisation au Niger: le cas de la mobilisation des ressources financieres dans la ville de Niamey .Niamey :Universite de Montreal.
12. D.Abari .(1995) .Conquête et colonisation du Nord-est nigérien, Mémoire de Maîtrise . Niamey :Département d'histoire, Université de Niamey.
13. Didier Maus .(2014) .De Gaulle et la décolonisation de l'Afrique subsaharienne .Paris: Karthala.
14. Dmitri- Georges Lavroff .(1980) .La Politique africaine du général de Gaulle, 1958-1969 . Paris: Pédone.

15. Finn Fuglestad .(1983) .A History of Niger, (1850-1960)Cambridge .Press: Cambridge University.

16. François Martin .(1991) .Le Niger du Président Diori, 1960-1974 .Paris: l'Harmattan.

17. Galili .(1982) .La Constitution ou la doctrine fondatrice , dans L'État de droit , Encyclopédie juridique de l'Afrique .Abidjan-Dakar-Lomé.

18. Georges Chaffard .(1962) .La double mission des armées et des nationaux d'Afrique : défense et développement des salaires , Tropiques, n. .447 mars.

19. Grégory Chauzal .(2011) .Les règles de l'exception: la régulation (du) politique au Mali et au Niger .Français: Institut d'études politiques de Bordeaux Science politique.

20. Jean Périé .(1994) .Administrateur des colonies non repenti .Los Angeles.

21. Jean-Claude Maignan .(2000) .La difficulté de la transition démocratique au Niger .Paris : Centre d'études africaines.

22. Journal officiel du Groupe .(1960) .deuxième année

23. République du Niger, Constitution, 8 novembre 1960 : Modifiée par la loi n 25-61 °du 12) .juillet 1963 .(Niamey ،juillet: République du Niger.

24. Julie Bour Lydiane Gueit .(2013) .Montchal Olivier Dard Gilles Richard . ,SUP: Louis Jacquinot Un indépendant en politique.

25. Kimba Idrissa .(2008) .ARMÉE ET POLITIQUE AU NIGER, Imprimerie Graphiplus . Dakar: Sénégal.

26. Lamberton .(1961) .Les armées de la Communauté , Mémoire du CHEAM, n . ,3481 mars .

27. Louis Rolland et Pierre Lamboy .(1960) .Droit d'outre-mer .Digeste Dalloz,3e éd.

28. Mahamadou Danda .(2012) .Niger, le cas du Damagaram : développement régional et identités locales .Paris.

29. Mamoudou Djibo .(2001) .Les transformations politiques du Niger au village de l'indépendance .Paris: L'Harmattan.

30. Marc CARLIER .(2000) .Méharistes du Niger Contribution à l'histoire des unités montées à chameau du territoire nigérien 199à .1962Paris.

31. Martin.M .(1990) .Le soldat africain et le politique .Toulouse: Presses de l'Institut d'Études Politiques de Toulouse.

32. Michel Debré225 .(1961) .e session plénière du Parlement en application de l'article 16 de la Constitution et deuxième session ordinaire de 1960-1961 . ,Paris.

33. Pearl Robinson .(1975) .Les chefs traditionnels africains et l'État moderne : le rôle des chefs dans la liaison en République du Niger, thèse de . Université Columbia.

34. Philippe Bernert André Giresse .(1988) .Seule la vérité blesse. L'honneur de déplaire .Paris, Plon.

35. Pierre Muller et Yves Sorel .(1998) .Analyse des politiques publiques .Paris.

36. REPUBLIQUE DU NIGER .(2016) .SERVICE DE LA DOCUMENTATION GENERALE DU SECRETARIAT GENERAL DE LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE, LISTE DES GOUVERNEMENTS SUCCESSIFS DE LA REPUBLIQUE DU NIGER DE 1957 À .2016 NIGER.

37. REPUBLIQUE DU NIGER .(2016) .SERVICE DE LA DOCUMENTATION GENERALE DU SECRETARIAT GENERAL DE LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE, LISTE DES GOUVERNEMENTS SUCCESSIFS DE LA REPUBLIQUE DU NIGER DE 1957 À .2016 NIGER.

38. République du Niger) .juillet 1961 .(Journal Officiel de la République du Niger n..38

39. République du Niger) .septembre 1960 .(Journal Officiel de la République du Niger nº 12 du ler.

40. République Française) .janvier 1962 .(Journal Officiel de la République Française, n..1

41. Richard Higgott et Finn Fogelstad) .septembre 1975 .(Le coup d'État de 1974 au Niger : vers une interprétation .Journal of Modern African Studies.

42. Robert B. Charlick .(1991) .NIGER Règle personnelle et survie au Sahel .LONDON: Westview Press.

43. Robin Luckham .(1982) .French Militarism in Africa .Journal of African Politics,No.5.

44. Roland Colin .(1990) .Dynamiques populistes et cristallisation institutionnelle (1960-1990 . ,(Revue de politique africaine, n..38

45. Samuel Decalo .(1997) .Dictionnaire historique du Niger .Paris: Editions Scarecrow.

46. Sausson) .juillet 1960 .(Numéro du document56 ANN DAPA 412 ., , , cercle de Niamey . subdivision de Boboye.

47. Stoller P .(1995) .Incarner les souvenirs coloniaux : possession spirituelle, pouvoir et les Hauka en Occident Afrique . New York.

48. UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL) .August 1960 .(LETTER DATED 7 AUGUST 1960 FROM THE PRESIDENT OF THE COUNCIL OF MINISTERS OF THE REFUBLIC OF THE NIGER ADDRESSED TO THE SECRETARY-GENERAL OF THE UNITED NATIONS .Document No. 4429S.

49. Vincent Joly .(2000) .La fin de la présence militaire française au Mali . Revue historique des armées, n.,218 .

50. Wim van Binsbergen, and Gerti Hesseling Martin Doornbos .(1984) .Constitutional Form and Ideological Content: The Preambles of French-Language Constitutions in Africa,An African .Journal of Philosophy.